

التعاون المنزلى

وجمعية القاهرة التعاونية المنزلية

للدكتور محمد أبو طائله

مفتش التعاون

قد يتسع المجال للسؤال عما إذا كان شخص معين أو طائفة معينة منتجين أو غير منتجين ولكن لأجل لهذا السؤال فيما يتعلق بالاستهلاك ، فإن كل إنسان على وجه البسيطة مستهلك بل كل ما يتنعم نعمة الحياة هو في عداد المستهلكين ، ومن ثم يبين لنا قدر "التعاون المنزلى" أو "التعاون الاستهلاكي" الذى يرمى إلى حماية المستهلكين وتوفير حاجات المعيشة لهم وخمائل أسباب الرغد والرخاء .

ووسيلة التعاون المنزلى إلى هذه الغاية هى نحو حلقة الوسطاء من سلسلة الاقتصاد القومى ، وبخاصة عند توريد حاجات الاستهلاك ، فيصبح المستهلكون موردين لأنفسهم ، بل يصبحون مشترين وبائعين فى آن واحد ، ويعود أجر الوساطة الفادح إليهم ، ويدخرون هذا الأجر لأنفسهم فى النهاية ، ويحصلون على حاجاتهم بسعر الجملة بل بسعر نفقة الإنتاج . ولا يقف التعاون المنزلى عند حد توفير الحاجات للمستهلكين ، بل يعتمد على انتاجها بنفسه متى بلغ درجة من الانتشار والقوة ، فينشئ المصانع ، ويدير المزارع ، ويقتنى الوسائل لأداء الخدمات المتباينة .

ودو بين هذا وذاك لا يغفل الحياة الأدبية والروحية لأربابه ، فلا يفتأ يسعى فى تثقيف أذهانهم والترويج عن نفوسهم والارتفاع بمستواهم الاجتماعى .

فهو على ذلك يبدأ بالاستهلاك ليصل إلى الانتاج ، ويقضى مطالب الانسان المادية والأدبية جميعا .

• •

بدأ التعاون المنزلى فى العالم عام ١٨٤٤ إذ اتفق ٢٨ نساجا فى بلدة روتشديل (بالقرب من مدينة مانشستر) على أن ينشئوا حانوتا يبيعهم حاجات المعيشة ويخلصهم من طمع التجار وغلاء الأسعار ، وجمعوا لهذا الغرض رأس مال لا يزيد على ٢٨ جنيهًا بمعدل جنيه لكل منهم

ادخله في عام كامل ، وبهذا المبلغ الزهيد افتتحوا حانوتهم الصغير في حارة تود Tood Lane بين هزة الأهالي وسخرية التجار ، ولكن "رقود روتشديل" صبروا وثابروا ، متعاونين متساندين ، وقد لزموا مبادئ سبعة اتخذوها لأنفسهم وصارت بعدهم مبادئ أساسية للتعاون المنزلي في نواحي العالم ، وتلخص تلك المبادئ فيما يأتي :

أولا — باب العضوية مفتوح أمام الجميع ، فلا يجوز أن تكون الجمعية التعاونية مقصورة على خدمة طائفة أو جنس بل يدخل في زمرة الجميع ذكورا أو إناثا بصفتهم "مستهلكين" ويكفي أن يجوز الشخص سهما واحدا ليعتد عضوا في الجمعية التعاونية .

ثانيا — الديمقراطية في الإدارة : أعضاء الجمعية سواء في الحقوق والواجبات ، ولكل منهم صوت واحد في الجمعية العمومية (التي تنتخب مجلس الإدارة ولجنة المراقبة) سواء حاز سهما واحدا أو عدة أسهم ، والأعضاء هم المسيطرون على الجمعية يديرونها وفق مشيئتهم ، ففيها تتمثل الديمقراطية بأجلى معانيها .

ثالثا — فائدة رأس المال محدودة : ليست الجمعية التعاونية المنزلية شركة تجارية . رأس المال هو العامل الرئيسي فيها ، بل شأن المال هنا ثانوي وليس له المقام الأول ، ولجلا يسيطر عليها جعلت الفائدة المخصصة له محدودة لا تزيد على ٦ ٪ في السنة ، يقبضها العضو بنسبة ما يجوزته من أسهم الجمعية .

رابعا — العائد على مشتريات الأعضاء : يبيع محل الجمعية التعاونية بضاعته بالسعر السائد في السوق ولا يهبط دونه لأنه لا يرمى إلى مزاحمة التجار وإنما غايته أن يكون ميزانا للأسعار وحائلا دون رفعها من غير مبرر ، وما دام يبيع بسعر السوق فإنه يجني في العادة ربحا هو الفرق بين هذا السعر وبين سعر الجملة الذي يشتري به ، ولما كانت الجمعية لا تبني من وراء عملها وبحثها تجنيه فإن معظم هذا الربح يرد إلى الأعضاء في ختام العام بنسبة مشترياتهم والباقي ينفق في المصاريف والاحتياطي والأغراض الأدبية المختلفة ، وبذا يوفر الأعضاء لأنفسهم ما كان الوسطاء يحنونونه منهم من الربح ، ويجدون مالا مدخر لهم ينفعهم في معاشهم .

خامسا — التعامل بالنقد : الجمعية التعاونية لا تريد إلا الخير لأعضائها ، فهي تعلمهم الاقتصاد وتعودهم الترام حدود مقدرتهم المالية ، وذلك بتجنيدها دفع أثمان ما يشترونه فورا لا نسيئة ، على عكس التجار الذين يمدون للمستهلكين جبل الشراء ويرهقونهم بالديون ليكونوا أقدر على استغلالهم .

سادما — عدم التدخل فى الأمور الدينية والسياسية : وهذا المبدأ مشرع من مبدأ "الباب المفتوح" ، فانه ما دامت الجمعية للجميع فلا يجوز أن تفرقهم الخلافات الدينية والسياسية شيئا متناذين ، ولكل مذهبه ومبدؤه فى خارج نطاق الجمعية .

سابعا — نشر العلم والعرفان : تخصص الجمعية من صافي ربحها جزءا معينا تنفقه فى الوجوه الأدبية وبخاصة نشر العلم والثقافة بمدارس تفتحها أو مكاتب عامة تنشئها أو قاعات للحاضرات تعدها للراغبين ، وبهذا تتحقق الغاية الأدبية من التعاون بعد إذ تمت الغاية المادية وهى توفير حاجات المعيشة .

ذلك هو التعاون المتزلى وهذه هى مبادئه وقواعده ، وقد انتشر فى جميع بقاع الأرض وبلغ فى بعض الدول — وخصوصا فى إنجلترا والسويد — إلى درجة عظيمة من القوة حتى صار ينتج الحاجات التى يوردها ، فى مصانع ومزارع تعاونية ، وقد كتبنا مقالات حديثة فى "مجلة التعاون" عن عظيمة التعاون الاستهلاكى فى إنجلترا وسنذكر طرفا منها فى مقال قادم بهذه المجلة .

أما فى مصر فإن نشأة التعاون المتزلى ترجع إلى أبى التعاون المرحوم عمر لطنى فقد أسس فى القاهرة والاسكندرية جمعيات تعاونية للاستهلاك إلى جانب الجمعيات (النقابات) التعاونية الزراعية التى أنشأها فى القرى ، غير أن تلك الجمعيات لم تلبث أن أصبحت بعد وفاته أثرا بعد عين ، وإنما بقى منها نقابات قليلة انحرفت عن غايتها التعاونية وانقلبت شركات تجارية لا تتبع قواعد التعاون .

ولما قامت الحرب العظمى رأت مصلحة التموين أن التعاون خير أداة لمكافحة الغلاء ولضمان توزيع الحاجات على الأهالى بالعدل فأسست عدة جمعيات تعاونية منزلية ، غير أنها انتهت بانهاء الحرب .

وإنما بدأت حركة التعاون المتزلى الصحيحة منذ صدر قانون التعاون فى سنة ١٩٢٧ شاملا لأنواع الجمعيات التعاونية وغير مقصور كسلفه على الجمعيات التعاونية الزراعية وحدها ، وإذا صارت تلك الحركة بطيئة فى البداية بحكم تبعية التعاون لوزارة الزراعة التى كانت تولى الجمعيات الزراعية الجزء الأكبر من عنايتها ، فقد أسرعته الحركة منذ انفصل التعاون عن تلك الوزارة ، وأسس عدد لا بأس به من الجمعيات التعاونية المتزلية فى مختلف المدن والبنادر ما بين الاسكندرية وأسوان .

وتعنى إدارة التعاون الآن بإتخاذ مشروع جليل يربى منه خير كثير للأهالى وانتشار سريع لفكرة التعاون ، ألا وهو تأسيس جمعية تعاونية منزلية لمدينة القاهرة يكون رأس مالها

عشرين ألف جنيه موزعة على أربعين ألف سهم ، على أن تثنى متجزأ كبيرا في وسط العاصمة وتكون له فروع في مختلف الأحياء ، وفيما يلي موجز بالأغراض التي يتوخاها "التعاون" من هذه الجمعية الكبيرة :

أولا — مكافحة الغلاء وخصوصا في الظروف الحاضرة .

ثانيا — أن تمد أهالى العاصمة بمتنوف البقالة والملابس وبمجاهات المعيشة عموما من بضاعة جيدة بسعر معتدل ووزن عادل .

ثالثا — أن تحفظ لذوى الدخل المحدود من الموظفين والعمال كل "القيمة الحقيقية" لمرتباتهم وأجورهم وتلك القيمة المائلة في قوة الشراء والتي لا يكفلها غير التعاون .

رابعا — أن تساعد السلطات العامة في الظروف الحاضرة على تنظيم التموين على أكمل وجه .

خامسا — أن تساعد على نشر التعليم والثقافة بالمشروعات الأدبية التي تقوم بها لهذه الغاية .

ومما يدعو الى الفبطة أن هذا المشروع سائر في طريق النجاح متخطيا كل عقبة ، وترعاه لجنة من الكبراء والمفكرين ونذكر منهم حضرة التعاونى الفاضل الدكتور يحيى أحمد الدرديرى الذى ظل يخدم الحركة التعاونية في مثابة وإخلاص منذ كان عضوا في اللجنة الاستشارية العليا التي وضعت مشروع قانون التعاون في سنة ١٩٣٧ — وقد سعى سعيا حقيقيا في سبيل تأسيس جمعية القاهرة ودعا الى هذا المشروع بجميع وسائل الدعوة .

ومما يكفل النجاح أن وزارة الشؤون الاجتماعية قد وضعت المشروع تحت رعايتها وصارت تمده بما تملكه من نفوذ ، وقد اختير في كل وزارة مندوب لجمع الاكتابات وفتح اعتماد في بنك مصر بالقاهرة لهذا الغرض ، ولم يمض أسبوع واحد على بدء الدعوة الى الاكتاب حتى جمعت مبالغ كبيرة تبشر بجمع بقية رأس المال في وقت قريب .

ومتى أسست جمعية القاهرة المنزلية ، وتم في الوقت نفسه تحويل "شركة التعاون المنزلى" بالاسكندرية الى جمعية تعاونية ، وحول فرعها في دمهور الى جمعية تعاونية منزلية كذلك ، فإن هذه الجمعيات تضاف الى خمسين جمعية منزلية قائمة في نواحي المملكة المصرية ومنشرة في المدن والبادر ما بين الاسكندرية وأسوان بل تمتد الى وادى حلفا اذ توجد جمعية تماونية منزلية في "عنية" ، وعندئذ يصبح التعاون المنزلى قوة لا يستهان بها ، ويقوم الى جانب التعاون الزراعى المنتشر في نحو ثمانمائة قرية والذى يزيد انتشارا كل يوم ، فيكون من التعاون بشقيه دوحه باسقة تجنى منها الأثمة أينع الثمار لغذائها المسادى والذهنى .

محمد أبو طائلة